2025/62

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عـــدد 83 لسنة 2005 المتعلّق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

واردات عدد .....
03 جوان 2025 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

توطئة

يقع تعويض عبارة القانون التوجيهي" بعبارة "القانون الأساسي" مع توحيد النصوص القانونية المنظمة للأشخاص ذوي الإعاقة بهذا القانون.

الفصل 8 فقرة 2 (جديد):

تحرص الدولة على تشجيع ودعم مبتكري الأجهزة الخاصة بذوي الإعاقة ماديا ولوجستيا.

الفصل 9 فقرة 3 (جديد):

تحول بطاقة الإعاقة صاحبها الانتفاع بمجانية الصحة والنقل مهما كان نوع الاعاقة والدخول إلى الأماكن الرياضية والترفيهية مع المرافق وأولوية الاستقبال في الإدارات و المنشات والمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

تسمح بطاقة الإعاقة بالإعانة العدلية الوجوبية وذلك بمجرد الاستظهار بها ويقع ضبط بطاقة الاعاقة الجديدة بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية.

الفصل 9 مكرر (جديد):

يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الباحثين عن شغل وأصحاب الشهائد العليا والمهنية بمنحة بطالة لا تقل عن 300 دينار.

كما يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة العاجزين عن العمل بمنحة لا تقل عن 450 دينار دون اعتبار كفالة الوالدين.

هذا ويقع احداث صندوق خاص بذوي الإعاقة تحت رقابة الدولة.

الفصل 10 (جديد):

تلغى التعريفة المنخفضة للمعوق وتقتصر فقط على المرافق عند الاقتضاء.

2025/62

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عـــدد 83 لسنة 2005
المتعلّق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

الفصل 11 مطة 7 (جديد):

لذوي الإعاقة الحق في إمكانية الوصول المريح في الممرات والنقل والمنصات الالكترونية وكل الأنظمة التقنية.

الفصل 26 مكرر (جديد):

تحرص الدولة على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المناظرات العمومية السنوية الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية دون اعتبار السن القانوني ودون تمييز وإقصاء.

الفصل 29 (جديد):

وقع تنقيحه بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016

تخصص نسبة لا تقل عن 5% من الانتدابات السنوية بالوظيفة العمومية تسند بالأولوية الفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لهم المؤهلات للقيام بالعمل المطلوب دون اعتبار السن القانوني للانتداب.

*الفصل 30 (جديد) (وقع تنقيحه بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 (2016)يتعين على كل مؤسسة عمومية أو خاصة تشغل عادة 100 عامل فما فوق أن تخصص نسبة لا تقل عن 5% من مراكز العمل لأشخاص ذوي الإعاقة.

الفصل 46 فقرة (جديد):

يعفى الأشخاص ذوي الإعاقة من الأداءات الديوانية عند استراد أجهزة طبية أو تقنية من الخارج.

الفصل 48 مكرر (جديد) :

يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية والبصرية ومهما كانت درجتها بالحق في استيراد سيارة معفاة جمركيا يقودها له أحد أفراد عائلته أو من يفوضه شخصيا وذلك عند الاقتضاء.

مع الغاء الأمر عدد 751 لسنة 2023 المؤرخ في 4 ديسمبر 2023 والرجوع الى أحكام الأمر الحكومي عدد 432 لسنة 2017 مؤرخ في 13 أفريل 2017 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بالامتياز الجبائي بعنوان السيارات المعدة خصيصا لاستعمال المعوقين جسديا 3 .مثل الأجهزة الخاصة بالمكفوفين كرسي الكتروني متحرك الخ...

2025/62.1

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عـــدد 83 لسنة 2005 المتعلّق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

واردات عدد .....
03 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

تعد الابتكارات الموجهة لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة من أبرز المجالات التي تستحق الاهتمام في وقتنا الحالي تتطلب هذه الفئة الخاصة من المجتمع حلولا مبتكرة تساعد في تسهيل حياتهم وتعزيز قدرتهم على التفاعل مع المجتمع بطرق مرنة وآمنة وهذه أسباب مقترح تمويل الإبتكارات الداعمة لذوي الإعاقة : تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاندماج الكامل في المجتمع وتشمل هذه الابتكارات أدوات ووسائل مساعدة (مثل الأطراف الصناعية الذكية والأجهزة المساعدة للسمع، والتطبيقات المساعدة على القراءة والكتابة والروبوتات المساعدة التي تجعل حياتهم اليومية أكثر سهولة وراحة .تحقيق المساواة في الفرص : تمويل الابتكارات المتعلقة بذوي الإعاقة يساهم في تحقيق مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع من خلال توفير حلول تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى نفس الفرص المتاحة لغيرهم. يمكن تحسين نوعية حياتهم وحصولهم على نفس الحقوق في مجالات التعليم والعمل والخدمات الاجتماعية تطوير التعليم والتدريب : تساهم الابتكارات في تطوير منصات تعليمية مبتكرة تتلاءم مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، مثل الدروس التفاعلية أو استخدام تقنيات مثل الواقع المعزز أو المساعدات السمعية والمرئية . تحسين الخدمات الصحية تمويل الأبحاث والتطوير في أدوات العلاج والتأهيل يمكن من تطوير تقنيات طبية جديدة تساعد في تحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة. مثل الأطراف الصناعية المتطورة أو تقنيات علاجية جديدة خلق فرص عمل جديدة : الابتكارات الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة تخلق فرص عمل جديدة ليس فقط للأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، بل أيضا لمهندسين مبتكري أجهزة وبرامج وتطبيقات مختصين في الرعاية الصحية، وفرق العمل البحثية التي تركز على حل هذه التحديات .تحفيز الابتكار والإبداع : عندما يقوم الأشخاص ذو الإعاقة بابتكار حلول لمشاكلهم، فإنهم يعطون دفعة قوية للإبداع والتفكير خارج الصندوق هؤلاء الأفراد غالبا ما يمتلكون رؤى جديدة ومبتكرة حول التحديات التي يواجهونها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى اختراعات وتطويرات تكون مفيدة للجميع وليس فقط للأشخاص ذوي الإعاقة .ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة: (المبتكرين : خديجة جلولي إعاقة عضوية مبتكرة لسيارة كهربائية هيثم حداد إعاقة بصرية مبتكر الجهاز كاشف الحواجز للمكفوفين منال أوربر إعاقة عضوية مبتكرة للافتات إرشادية بلغة برايل التوجيه المكفوفين في الإدارات والمحطات وكل الفضاءات العمومية (إن تمويل الابتكارات الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة له تأثير عميق على المجتمع

2025/62.

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عـــدد 83 لسنة 2005

المتعلّق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

الاقتصاد هذه الابتكارات لا تساهم فقط في تحسين نوعية الحياة للفرد، بل تفتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي، وتزيد من فرص التوظيف والدمج الاجتماعي، مما يعزز تطور المجتمع ككل كما أن الابتكار في هذا المجال ليس فقط ضرورة إنسانية، بل هو أيضًا استثمار اقتصادي طويل الأمد يمكن أن يحقق فوائد للجميع.

تغيير تصميم وشكل بطاقة الإعاقة وجعلها أكثر ملاءمة وفعالية للاستخدام، لأن البطاقة بتصميمها الحالي لا تحافظ على المعلومات الشخصية فهي بمرور المدة وكثرة الاستخدام تصبح غير واضحة للعموم والمستخدمها وقد أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا انها ستغير شكل بطاقة الإعاقة لتصبح" بيومترية حسب ماجاء في نص بلاغ الوزارة إلا الفصل 9 (الفقرة (3) جديد والفصل 10 جديد انها الى حد هذا التاريخ لم تتغير. لذالك نحن نطالب بتغييرها شكلا ومضمونا وطبقا للمقترحات الآتية :اعتماد خطوط واضحة وأحجام مناسبة لزيادة سهولة القراءة.

استخدام الوان مناسبة تساعد على التمييز بين أنواع الإعاقة. تصميم البطاقة من مواد مقاومة للماء للحفاظ على المعلومات الشخصية .تغيير الحجم ليكون مناسبا للحمل في المحافظ بشكل مريح .أما فيما يتعلق بتغيير الفصول المدرجة في بطاقة الإعاقة فإن تلك الفصول لا تتماشى مع واقع الأشخاص ذوي الإعاقة ولا تراعي المتطلبات الأساسية التي يحتاجها كل شخص كالعلاج والنقل المهني المجاني وكل المستلزمات الحياتية لذلك طالبنا بتغيرها لتصبح طبقا للمقترحات التالية :مجانية العلاج الحق في اعانة عدلية وجوبية مجانية التنقل بالوسائل العمومية للأشخاص ذوي الإعاقة إلا الشخص المرافق فيبقى بالتعريفة المنخفضة أولوية الاستقبال بالإدارات والمنشات والمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة .استعمال أماكن مخصصة بوسائل النقل الجماعي العمومي والخاص.

استعمال أماكن التوقف الوقتي والاماكن المخصصة بالماوي العمومية للأشخاص ذوي الإعاقة .مجانية الدخول إلى المتاحف والاماكن الأثرية والملاعب الرياضية وفضاءات الترفيه العمومي .

إدراج هذه الفصول المنصوص عليها في كل بطاقات الإعاقة بدون إعتبار درجة الإعاقة خفيفة كانت أو عميقة أو متوسطة لأن كل الأشخاص ذوي الاعاقة يحتاجون الى جميع هذه الامتيازات كما هو الحال في أغلب الدول العربية والغربية الفصل 9 مكرر جديد - 1تمكين الأشخاص ذوي الاعاقة حاملي الشهائد العليا وخرجي برامج التكوين المهني من منحة بطالة لا تقل عن 300 دينار، إلى أن يتحصلوا على شغل يضمن لهم حياة كريمة مستقلة.

إن هذا الفصل يأتي في سياق الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها أصحاب الإعاقة في سوق العمل.

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عـــدد 83 لسنة 2005 المتعلّق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

ونحن نرى آن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات كبيرة في الحصول على فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم الأكاديمية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بينه.

كما أنه يؤثر سلبا على إقبالهم على طلب العلم ويبعثهم على اليأس والإحباط لذلك فإن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من هذه المنحة سيكون له تأثير إيجابي على تشجيعهم وتحفيزهم على السعي للحصول على تعليم عالي وتكوين مهني، مما يسهم في تطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في العمل. 2 استاد جراية عمرية تعادل قيمتها الحد الأدنى للأجور المضمونة (smig) أي ما يعادل 450 د للأشخاص ذوي الإعاقة العاجزين عن العمل الذين تجاوزت أعمارهم 18 سنة والذين ليس لديهم أي مصدر دخل مع عدم اعتبار كفالة الأبوين كشرط للحصول على هذه المساعدة.

ويشمل هذا الفصل كافة الأشخاص ذوي الإعاقة باختلاف درجة أعاقتهم غير المتعلمين أو من كانت مستوياتهم الدراسية ضعيفة وليس لديهم أي مؤهل علمي يمكنهم من الحصول على هذه المساعدة.

إن المطالبة بجراية عمرية أو منحة قارة للأشخاص ذوي الإعاقة مع عدم اعتبار كفالة عمل أو غير قادرين عن العمل بسبب حالتهم الصحية الأبوين تعود إلى عدة أسباب وهي كالآتي:

- ان الحصول على دعم مالي مستقل يمنح الأشخاص ذوي الإعاقة القدرة على اتخاذ الكرامة والاستقلالية قراراتهم الخاصة، مما يعزز من شعورهم بالقيمة الذاتية.
- كما أنه يساعدهم على الاعتماد على أنفسهم، مما يعزز من استقلاليتهم في الحياة اليومية.
- تدهور العلاقات بين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.
- العديد من أسر ذوي الإعاقة تعاني من ظروف اقتصادية صعبة فعندما تعتمد تلك الأسر كليا على دخلهم أو مواردهم لدعم شخص ذو إعاقة، ينشأ شعور بالإرهاق والتوتر هذا الضغط المالي يمكن أن يؤدي إلى صراعات ونزاعات داخل الأسرة كما أنه يعر الأشخاص ذوي الإعاقة للإهمال وحرمانهم من أبسط حقوقهم ويجعلهم عرضة للعنف وسوء المعاملة من قبل ذويهم.

تحسين جودة الحياة

الجراية توفر للأشخاص ذوي الإعاقة الموارد اللازمة للوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية، مما يسهم في تحسين نوعية حياتهم.

الاستقلال المالي يمكن أن يقلل من مشاعر الإحباط والاعتماد على الأهل أو المجتمع، مما يساهم في تحسين الصحة النفسية.

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عــدد 83 لسنة 2005 المتعلّق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

كما أن القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية تعزز من الثقة بالنفس والقدرة على مواجهة تحديات الحياة.

إن إسناد المنحة القارة للأشخاص ذوي الإعاقة دون اعتبار لكفالة الأبوين يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق العدالة والمساواة من خلال هذا الفصل يمكن تعزيز استقلالية هذه الفئة.

وتمكينها من مواجهة التحديات وتحقيق إمكانياتها الكاملة. مما يسهم في بناء مجتمع أكثر شمولا وتنوعا .

اما بنسبة لإنشاء صندوق لدعم ذوي الإعاقة هو خطوة مهمة نحو تعزيز حقوق هذه الفئة ودمجهم بشكل أفضل في المجتمع الهدف من هذا الصندوق سيكون توفير الدعم المالي والخدمات اللازمة للأفراد ذوي الإعاقة لتحسين نوعية حياتهم وضمان فرص متكافئة لهم في مختلف مجالات الحياة. الأسباب أسباب التي تبرز أهمية انشاء هذا الصندوق الحاجة الماسة للأدوات الصحية والطبية يعتمد العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة على الأجهزة الطبية المساعدة مثل اقتناء الأطراف الاصطناعية. اقتناء الكراسي المتحركة أجهزة السمع. أو غيرها من الأدوات الطبية التي تحسن حياتهم اليومية. لكن بسبب غلاء هذه الأدوات. يبقى الكثير منهم غير قادرين على الحصول عليها يساهم هذا الصندوق في تمويل شراء هذه الأجهزة بشكل يسهل عليهم ممارسة حياتهم اليومية بطريقة أكثر استقلالية .تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستقلالية الاقتصادية بعد دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة من الفوائد الكبيرة لهذا الصندوق من خلال توفير تمويل التأسيس مشاريع صغيرة أو دعم مهارات العمل الحرة. يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة أن يصبحوا مستقلين اقتصاديا ويقللوا من اعتمادهم على المساعدات الحكومية .تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال توفير الدعم المالي والعلاج العديد من التحديات التي يواجهونها يوميا . هذه الخطوة تعزز من استقلاليتهم. مما يساهم في زيادة مشاركتهم الفاعلة في الأنشطة سيتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من تجاوز العديد الاجتماعية الاقتصادية والثقافية .لدعم التعليم والتأهيل يشمل الصندوق أيضا دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم والتدريب المهني. مما يعزز قدرتهم على المشاركة الفعالة في المجتمع. التمويل يتم تمويل الصندوق من خلال مساهمات الدولة. وفرض رسوم معينة على الشركات الكبرى. وأيضا من خلال تبرعات القطاع الخاص والمنظمات الخيرية. الرقابة والمراجعة الضمان أن يتم استخدام الأموال بشكل صحيح. يجب أن يكون هناك جهاز رقابي يتبع آلية واضحة للمراجعة والتقييم. بحيث يمكن التأكد من أن الدعم يصل إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليه بالفعل .توزيع الدعم يتم تخصيص الأموال بناءً على معايير محددة. مثل درجة الإعاقة. والحاجة الصحية الملحة. والحالة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد يجب أن تكون هناك لجنة مختصة لتقييم الطلبات وضمان التوزيع العادل .إن إحداث هذا الصندوق يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على الرعاية الصحية الضرورية مثل اجراء عمليات جراحية واستخدام الأجهزة الطبية التي

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عــدد 83 لسنة 2005 المتعلّق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

تساهم في تعزيز استقلالهم. كما يوفر لهم فرصا اقتصادية من خلال دعم مشاريعهم الصغيرة إضافة إلى ذلك يعكس هذا الإجراء التزام الدولة بحقوق ذوي الإعاقة ويساهم في تعزيز العدالة

إمكانية الوصول إلى التطبيقات تطبيقات الجوال يجب أن تدعم قارئات الشاشة وأن تكون متوافقة مع التحكم الصوتي والإيماءات البسيطة.

إمكانية الوصول المتعلقة بالرعاية الصحية والمنافع الخدمية تحسين الخدمات الإدارية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتكوين الموظفين حسب المعايير الدولية : النفاذ للمعلومة. عون إرشاد (تكوين الإطارات الأمنية وحاملي السلاح في لغة الإشارة للتواصل مع الأشخاص من نوي الإعاقة السمعية الزام الشركات المصنعة للأدوية بكتابة اسم وسعر الدواء على العلبة بالكتابة البارزة (برايل) حتى يتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية من قراءتها .إمكانية الوصول المتعلقة بالتعليم تصميم المناهج الدراسية والمواد التعليمية بطريقة تراعي احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة. مثل توفير الكتب الرقمية والتكنولوجيا المساعدة في الفصول الدراسية

توفير الدروس والامتحانات للطلبة في المؤسسات التربوية والمعاهد العليا بكتابة برايل للمكفوفين والمحامل البيداغوجية بلغة الإشارة.

الفصل 26 مكرر و 29 و 30 جديد

فتح مناظرات عمومية سنويا لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة الشؤون الاجتماعية مع الأخذ بالاعتبار السنوات التي لم تفتح فيها مناظرات للأشخاص ذوي الإعاقة وهي السنوات من (2018 إلى سنة 2024) توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة دون اعتبار السن القانوني. نظرا لارتفاع نسب المتحصلين عن شهاند عليا وشهاند تكوين مهني للأشخاص الذين طالت بطالتهم وتجاوزت أعمارهم السن القانوني. الترفيع في النسبة المنوية للتشغيل إن الترفيع في نسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة من 2 إلى 5% . يستند إلى عدة اسباب منطقية ومؤثرة. خصوصاً في ظل التغيرات التي يشهدها المجتمع من حيث التقدم التكنولوجي. وارتفاع مستوى التمدرس. والزيادة في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على شهاند عليا أو تأهيل مهني .

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عـــدد 83 لسنة 2005 المتعلّق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

وفيما يلي توضيح لهذه الأسباب :

عدم مواكبة السياسات للتطورات بالرغم من التقدم الحاصل في مجالات التعليم والتكنولوجيا، فإن النسبة المقررة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة (2%) هي نسبة غير كافية ولا تأخذ بعين الإعتبار التغيرات الكبيرة في واقع ذوي الإعاقة وفي المجتمع بصفة عامة .تطور الأجهزة والبرامج المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، أصبح من الممكن لعدد كبير منهم الاندماج في قطاعات عمل كانت فيما سبق تعتبر غير مناسبة لهم . فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام تقنيات مثل قارئات الشاشة للأشخاص المكفوفين أو برامج التعرف على الصوت للأشخاص الذين يعانون من صعوبات حركية، مما يتيح لهم أداء المهام بفعالية.

التحقيق العدالة الاجتماعية زيادة نسبة التشغيل لذوي الإعاقة تساهم بشكل مباشر في تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع فعندما يتم منح الأشخاص ذوي الإعاقة فرصا عادلة للانخراط في سوق العمل على ذلك يساهم في القضاء على التمييز ويضمن لهم حقوقهم في الحصول على فرص العمل مثلهم مثل أي فرد آخر .لتوسع المجالات المتاحة في السنوات الأخيرة، دخل العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة مجالات علمية وتكنولوجية لم تكن متاحة لهم في السابق، مثل الذكاء الاصطناعي البرمجة، والعلوم الدقيقة .

هذا التوسع يعكس قدراتهم على التكيف مع مجالات متقدمة علميا. مما يجعلهم أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل مواجهة التحديات الاقتصادية من خلال توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن تخفيض العبء المالي على الدولة، حيث أن دمج هؤلاء الأفراد في سوق العمل يؤدي إلى تقليص الحاجة للمساعدات الاجتماعية والدعم المالي الحكومي بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقطاع الخاص أن يستفيد من مهرات وخبرات ذوي الإعاقة الالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية الترفيع في نسبة التشغيل يمثل خطوة نحو تطبيق للإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعكس التزام الدولة بحماية حقوق هذه الفئة من المجتمع.

ان زيادة نسبة التشغيل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ايست مجرد مسألة مبدئية من أجل العدالة الاجتماعية، بل هي أيضا استجابة للتطورات المجتمعية والتكنولوجية مع ارتفاع نسب التعليم والتكوين المهني وزيادة التقدم التكنولوجي، أصبح الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على العمل في مجالات لم تكن متاحة لهم في السابق لذاء على رفع نسبة التشغيل من 2% إلى 5% سيكون خطوة إيجابية نحو تعزيز مساهمتهم في المجتمع وفتح أبواب جديدة للفرص المهنية والاقتصادية لهم.

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عـــدد 83 لسنة 2005
المتعلّق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

الفصل 46 (فقرة جديدة)

اسباب اعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة من الرسوم الجمركية 1تحقيق التوازن بين تكلفة الرعاية الصحية والاحتياجات الخاصة تواجه الأسر التي لديها أفراد ذوي إعاقة تكاليف كبيرة نتيجة احتياجاتهم الخاصة للرعاية الصحية والمعدات المساعدة إعفاء هذه الفئة من الرسوم الجمركية يسهم في تخفيف العبء المالي، مما يتيح لهم تخصيص ميزانياتهم لمجالات أخرى مثل العلاج أو التأهيل .

تعزيز الاستقلالية والاعتماد على النفس التوفر الأجهزة المساعدة، مثل الكراسي المتحركة الكهربائية، أو الأطراف الصناعية، أو أدوات السمع أو النظارات الذكية للمكفوفين - يساهم بشكل مباشر في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق استقلاليتهم والاعتماد على أنفسهم وهذا يؤدي إلى تحسين قدراتهم على إدارة حياتهم اليومية من دون الحاجة للمساعدة المستمرة من الاخرين

3- التنوع في الخيارات الإعفاءات الجمركية تشجع على استيراد مجموعة واسعة من الأجهزة المساعدة التي قد لا تكون متوفرة محليا أو التي تتسم بجودة أفضل .

هذا يعني أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة سيكون لديهم خيارات أوسع وأفضل بما يتناسب مع احتياجاتهم.

2025/62

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

واردات عدد .....
2025 جوان 03
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	أحمد بنور	
2	كمال كرعاني	
3	ريم المحدثاوي	
4	محمد أمين مباركي	
5	يوسف الشومي	
6	حسن جربوعيا	
7	فخر الدين فطوم	
8	عادل البوسالمي	
9	محمد بن حسين	
10	ساديا سلاج علي	
11	عزيزة الرقيق	
12	طارق الريعي	
13	فيصل المكي	
14		
15		
16		

2025/62

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/62

باردو في 25/06/02

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..... حسين مبروم .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2025/62

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/6/02

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، كمال كرماي

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2025/62

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في ..... 15/08/2025 .....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..... ياسر المدشاوي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2025/62

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 25/06/2025.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، .....محمد أمين مباركي.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2025/62

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 02 أفريل 2025

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، يوسف الشوملي

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/62

باردو في 26/06/2025

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، محمد علي بوعزي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/62

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 22/06/02

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، فخر الدين فلفول

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/62.

باردو في 2025/06/02

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، عادل البوسالمي
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2025/62

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في ..2025/6/02.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2025/62

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في ..2025/6/02.....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، .....ياسين سالم غدير.....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2025/62

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/6/02

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، عمر بن الأزهر .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2025/62

باردو في ...25/6/2025...

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ...طارق الربعي...
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2025/62

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/6/02

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، فيصل المستيري

عضو مجلس نوّاب الشّعب.

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب.

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 المتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**10 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء